

عقود المعاوضات المالية - لفضيلة الشيخ أ.د سعد الختلان -

المحاضرة 02

سعد الختلان

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله وخليله نبينا محمد وعلى الله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:00:00

هذه هي المحاضرة العشرون من هذه المادة مادة عقود المعاوضات المالية وكنا قد وصلنا في مفردات المنهج الى عقود التوريد وقد 00:00:50
التوريد وسوف اتحدث معكم في هذه المحاضرة ان شاء الله تعالى عن عقود التوريد -

ا و قد المحت في اخر المحاضرة السابقة الى ان السلم يمكن ان يكون له تطبيقات معاصرة عن عقود التوريد وعدت بان اتحدث عن 00:01:11
هذه التطبيقات في هذه المحاضرة لعلي ابدأ اولاً بتعريف عقود التوريد والمقصود بعقود التوريد -

آآ عقول التوريد او عقد التوريد معناه ان يتبعه شخص بتوريد يعني تسليمي سلع معلومة الى اخر بصفة دورية خلال فترة معينة 00:01:34
مقابل مبلغ مالي الف مرة اخرى ان يتبعه شخص بتوريد سلع معلومة -

الى اخر بصفة دورية او خلال فترة معينة مقابل اه مبلغ مالي مقابل مبلغ مالي مثل ذلك ان اتفق صاحب معرض سيارات مع اخر على 00:01:56
ان يقوموا بتوليد السيارات وفق مواصفات معينة -

و معلوم ان هذا الشخص المتبعه بالتوريد لا يملك تلك السلع فاذا تعاقد معه المستورد فيكون هذا المورد قد باع ما لا يملك او انه مثلا 00:02:17
صاحب محل او مؤسسة -

يتتفق مع مورد على توريد سلع معينة مواصفات معينة هذا المورد لا يملك هذه السلع وانما سوف يقوم بشرائها وهنا اذا تعاقد مع 00:02:34
صاحب هذا المحل يكون قد باع ما لا يملك -

وهنا يعني ترد هذه الاشكالية الكبيرة هذه اشكالية يقع فيها كثير من الناس كثير من يتعاملون بالتجارة ترد عليهم هذه الاشكالية 00:02:56
يتعاملون مع موردين هؤلاء الموردون لا يملكون السلع فكيف -

يكون المخرج الشرعي من هذه الاشكالية نقول اولا اذا كان اذا كان سوف يعقد على سلعة لا يملكها المورد فانه لا يجوز. يعني اول 00:03:20
نبين الصورة الممنوعة الصورة ممنوعة هي ان يعقد المورد -

مع المستورد عقد توريد والسلعة المطلوبة لا تتطلب صناعة او انها تتطلب صناعة لكنها قد صنعت وعرضت للبيع فاذا ابرم المورد مع 00:03:44
المستورد عقد توريد فانه يكون في هذه الحال قد باع ما لا يملك -

قد باع ما لا يملك ثم انها تدخل ايضا في مسألة بيع مكالى المنهي عنه يعني بيع الدين بالدين ويعدين بالدين وهذه الصورة الممنوعة 00:04:06
الحقيقة هي الصورة مشتهرة في الوقت الحاضر لدى كثير من الناس -

طيب ما هي ما هو البديل؟ ما هي البديل ما هي المخارج الشرعية لهذا شخص عنده محل او مؤسسة ويريد ان يستورد سلعا كيف 00:04:26
يمكنه ان يستورد بطريقة ليس فيها محظوظ شرعيا -

اقول هناك يعني عدة مخارج اولا اذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب الصناعة فلا بأس ان يعقد المورد مع المستورد عقد 00:04:44
استصناع وسيأتيانا ان شاء الله تعالى الحديث عن عقد الاستصناع -

لا بأس ان يعقد المورد مع المستورد عقد استصناع بتوريد سلعة تتطلب صناعة في الداخل او الخارج مطلقا مثل ذلك يتفق

المستورد الذي هو صاحب المحل مع المورد على ان يورد له سلعة - 00:05:08

وهذه السلعة سوف تستصنع هذه السلعة سوف تستصنع هذا هو عقد الاستسلام يعني يقول لي اريد منك ان تصنعوا لي اه الشيء العام بهذه المواصفات هذا عقد استصناعه ولا بأس به - 00:05:30

سواء سلم له جميع الثمن او بعضه او حتى لم يسلم له شيئاً عند العقد فالامر في هذا فيه سعة اذا كانت السلعة سوف تستصنع فكانه يعني الاتفاق الان بين المستورد والمورد على تصنيع - 00:05:46

آآ سلع معينة هذه لن لا اشكال فيها ثانياً اذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة وهي موصوفة في الذمة ويلتزم المورد بتسليمها عند حلول الاجل فهذا يمكن اعتباره سلماً لكن بشرط - 00:06:02

ان يعدل المستورد جميع الثمن للمورد عند العقد يعني يسلم له ينقده له جميع الثمن مع مراعاة شروط السلام الاخرى فهذا يكون سلاماً مثال ذلك اتفق شخص مع اخر على ان يورد له سلع معينة - 00:06:31

بمئة الف ريال طبعاً المورد لن يصنع السلع سوف يذهب ويشتريها من بلد اخر او يقول مثلاً عشرة ملايين يعني غالباً في عقود التغذية تكون مبالغ كبيرة عشرة ملايين مثلاً - 00:06:54

فلابد ان ينقد المستورد عشرة ملايين لهذا المورد في مجلس العقد لابد لان لماذا حتى يكون سلماً اذا اردنا ان يكون سلماً ونحن ذكرنا في المحاضرة السابقة انه من شروط - 00:07:12

صحة السلم قبض الثمن في مجلس العقد قبض رأس المال في مجلس العقد نقول حتى تكون هذه المعاملة سلماً فلا بد من ان ينقد له جميع الثمن فإذا كان مثلاً اه يعني قيمة عقود التوريد هي عشرة ملايين ينقض له عشرة ملايين في مجلس العقد - 00:07:29
والا لا يصح ان يكون سلماً وذكرنا رأي المالكية في المسألة وهو انه يجوز التأخير لمدة ثلاثة ايام فقط وان هذا الرأي اعتمد في مجمع الفقه الاسلامي الدولي ويتسامح في حدود ثلاثة ايام فقط - 00:07:50

لكن لابد من نقد جميع الثمن فهذا اذا مخرج اخر من المخارج من المخارج آآ الجائزة لكن هذا المخرج الحقيقة يعني كثير من الناس لا يرغب به لماذا لان نقد جميع السلم جميع الثمن في مجلس العقد - 00:08:04

يعني فيه صعوبة وربما تأتي مسألة يعني عدم الثقة اه يعني وانه ربما لو نقد له جميع الثمن فربما ان الشخص المورد لا يفي بالعقد ونحو ذلك فيعني من الناحية العملية كثير من الناس لا يجد هذا - 00:08:24

المخرج لكنه يبقى مخرج من المخارج الشرعية يبقى مخرج من المخارج آآ الشرعية وربما ان يعني ظروف مؤسسة او شركة ما اه يكون له هذا المخرج هو المخرج اه او الخيار الافضل فنحن نذكر جميع ما يمكن من - 00:08:46

اه البديل ومن المخارج الشرعية آآ ايضاً من المخارج في هذا ان يكون الاتفاق بين المورد وبين المستورد الذي هو صاحب المحل على سبيل الوعد غير الملزم على سبيل الوعد غير الملزم - 00:09:07

كيف على سبيل وعد غير ملزم يعني يبدي المستورد للمورد الرغبة في سلعة معينة ويعده وعدا غير ملزم بأنه اذا ورد هذه السلعة سوف يشتريها منه ولا يكون بينهما عقد - 00:09:33

وانما وعد غير ملزم للطرفين يقوم المورد باستيراد السلعة المراده ثم يبيعها على المستورد بعد ذلك. هذه الصورة لا بأس بها اذا هذه الصورة لا بأس بها وتدخل في بيع المراقبة لامر بالشراء - 00:09:54

وبسبق ان قلنا ان بيع المراقبة الان بالشرع انه يجوز بشرطين الشرط الاول ان يكون اتفاق مبدئي بين الطرفين على سبيل الوعد غير الملزم والشرط الثاني ان يتملك المورد السلعة ويقبضها قبضاً تاماً ثم يبيعها على المستورد - 00:10:15

اذا اردنا ان نلخص ما سبق ونحصر الصور فهي اربع صور الصورة الممنوعة وهي ان يعقد المورد مع المستورد عقد توريد والسلعة المطلوبة لا تتطلب صناعة او تتطلب صناعة لكنها قد صنعت وعرضت للبيع - 00:10:34

فيبرم المورد مع المستورد عقد توريد فهي هذه الصورة قلنا انها ممنوعة ولا تجوز لاماً لان المورد قد باع ما لا يملك الصورة الثانية من الصور الجائزة وهي ان آآ يعقد معه عقد استصناع - 00:10:51

بان تكون السلعة مما يستصنف فيتفق المستورد مع المورد على تصنيع سلع معينة له هذه جائزة مطلقاً سواء سلم جميع الثمن او بعضه او اخر تسليم الثمن هذه جائزة مطلقاً وتكيف على انها عقد استصناع - [00:11:11](#)

الصورة الثالثة ان المستورد ينقد الثمن كاملاً للمورد في مجلس العقد فعلى ان يورد له سلعاً معينة في وقت معين هذا يسمى سلماً وتنطبق عليه احكام السلام اه لبس بهذه الصورة لكونها سلم والسلام كما سبق جائز بالاجماع - [00:11:28](#)

الصورة الرابعة ان يعد المورد المستورد وعداً غير ملزم نعم. يكون هناك وعد غير ملزم بين المورد والمستورد. فيعد هذا المستورد المورد بانه اذا ورد له سلعاً على مواصفات معينة سوف - [00:11:48](#)

ويشتريها منه يكون هناك وعد غير ملزم بماذا قلنا وعد غير ملزم لأن الوعود الملزمة بمثابة العقد تماماً واذا عقد معه عقداً يكون المورد قد باع ما لا يملك فتحاشياً لهذا المحظوظ نقول يعد المستورد يعني صاحب المحل صاحب المؤسسة - [00:12:07](#)

صاحب الشركة يعد هذا المورد بانه اذا ورد له سلعاً على مواصفات معينة انه سوف يشتريها منه فهذا لا يأس به لانه وعد غير ملزم ولا يعني يقال انه قد باع ما لا يملك لم يجري بينهما بيع ولم يجري بينهما عقد وانما وعد غير ملزم بانه اذا ورد - [00:12:27](#)

له هذه السلع على هذه المواصفات سوف يشتري منه هذه السلع ولهذا نقول للأخوة الذين يتعاملون بالتجارة من يستوردون سلعاً وبضائع نقول ينبغي لهم ان يتلقوا في هذه المسألة لان الواقع ان فيها اشكالات كثيرة - [00:12:50](#)

وكثير من الناس يقع في المحظوظ الشرعي من حيث لا يشعر اما جهلاً واما تساهالاً فنقول كونك تعقد مع المورد عقداً آآآ توريد مباشرة وهذا المورد لا يملك السلعة وليس مما يستصنف هذا لا يجوز - [00:13:11](#)

البدائل كما ذكر اختر واحداً من البدائل التي ذكرنا اما ان تعقد معه عقد سلام واما ان يكون على سبيل الوعود غير الملزم او ان السلعة تكون مما يستصنف سيقوم هذا المورد تصنيعها لك - [00:13:28](#)

ما عدا ذلك فإنه لا يجوز وبنحو هذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي اه الدولي المنبثقة من منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك في دورته الثانية عشرة وجاء في القرار يعني هو خص هذا - [00:13:42](#)

آآ عقود التوريد خصه بقرار مع المناقصات جاء في القرار اولاً تعريف عقد التوريد بانه عقد يتعهدوا بمقتضاه طرف اول بان يسلم سلعاً معلومة مؤجلة بصفة دورية خلال فترة معينة من طرف اخر - [00:14:05](#)

مقابل مبلغ معين مؤجل كله او بعضه هذا هو تعريف عقد اه التوريد ثانياً اذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة العقد استصناع تتطبق عليه احكامه يعني تتطبق عليه احكام الاستصناع - [00:14:25](#)

هذا اذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعية يعني سوف تصنع ثالثاً اذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة وهي موصوفة في الذمة يتزموها بتسليمها عند الاجل - [00:14:48](#)

فهذا يتم باحدى الطريقتين الف ان يعدل المستورد الثمن بكماله عند العقد فهذا عقد يأخذ حكم السلم فيجوز بشروطه المعتبرة شرعاً اذا اذا عجل المستورد الثمن كاملاً عند العقد فهذا عقد السلم - [00:15:08](#)

باء ان لم يعدل المستورد الثمن بكماله عند العقد فان هذا لا يجوز لانه مبني على المواجهة الملزمة بين الطرفين وقد صدر قرار المجمع الفقهي المتضمن بان المواجهة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع هنا من بيع الكالء - [00:15:29](#)

بدأ اما اذا كانت المواجهة غير ملزمة لاحد الطرفين او لكليهما فتكون جائزة على ان يتم البيع بعد عقد جديد او تسليم هذه هذا هو قرار المجمع الفقهي في عقود آآآ التوريد. وللحظة هنا ان عقود التوريد انها تتناول عقد السلم وتتناول - [00:15:51](#)

آآ البيع وتتناول الاستصناع فهو يعني يدخل فيه عقود آآآ يعني آآآ اكثر من عقد يدخل في اكتر من عقد ندخل فيها بيع المرابحة بالعامل بالشراء ويدخل فيها السلام ويدخل فيها البيع وكل هذه يعني قد بينا آآآ - [00:16:13](#)

احكامها وبين الصورة الممنوعة والصورة آآآ الجائزة بهذا تكون قد انتهينا من الكلام عن عقود التوريد. لهذا تكون قد انتهينا من الكلام عن عقود التوريد اه ننتقل بعد ذلك للكلام فيما تبقى من وقت هذه المحاضرة للكلام عن عقد الاجارة. ولعل نأخذ منها ما تيسر ونكمel

اه الحديث في - [00:16:33](#)

قادمة لكن لعلنا نأخذ يعني على الاقل تعريفات و آآ بعض الادلة الدالة على المشروعية. فاقول في عقد الايجار هذا عقد اه من العقود المهمة التي تتكرر في حياة الناس - 00:16:56

وفي تعاملاتهم اليومية والشهرية والسنوية لهذا فهو جدير بالتعرف على احكامه اذ ما من تعامل يجري بين الناس الا وهو محكم بالشريعة الاسلامية وفق ظابطة شرعية ترعى المصالح اه ترفع اه المضار - 00:17:11

اه الاجارة مشتقة من الاجر وهو العوز. ومنهم قول الله تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام آآ قال لو شئت لاتخذت عليه اجراء. قال لو شئت لاتخذت عليه اجراء يعني اه عوضا - 00:17:32

لو شئت لاتخذت عليه اجراء يعني عوضا وتعريفها اه ومنه سمي الشواب اجراء آآ فهي تدور مادة الاجر حول معنى العوز تدور مادة الاجر حول معنى العوز - 00:17:51

اه تعريف الاجارة اصطلاحا عرفت بعدة تعريفات ومن ابرز التعريف تعريف صاحب الروظ تعريف صاحب الروظ وهو بين يدي الان. عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة بالذمة مدة معلومة او عمل معلوم بعوض معلوم. هذا تعريف الباهوت في الروظ المربع - 00:18:12

وهو بالمناسبة هو احد مراجع هذه المادة. عرفه الباهوت عرف الاجارة بانها قال وهي عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة مدة معلومة او عمل معلوم بعوض معلوم. هذا في المجلد السابع - 00:18:43

اه صفحة ثمانين طيب لو اتينا للتعريف فنجد ان هذا التعريف الحقيقة مشتمل على آآ غالب شروط صحة الاجارة فقوله في التعريف عقد على منفعة يخرج به العقد على العين فلا يسمى اجارة وانما يسمى بيعا - 00:19:04

الحقيقة ان الاجارة هي نوع من البيع. الاجارة نوع من البيع لكنها بيع منافع العقد على العين يسمى بيعا والعقد على المنفعة يسمى اجارة عقد على منفعة مباح يخرج به العقد على المنفعة المحرمة - 00:19:28

طيب قوله معلومة يخرج به العقد على المنفعة المجهولة فانه لا يصح العقد عليها من عين معينة او موصوفة في الذمة او عمل معلوم يؤخذ منه ان الاجارة على نوعين. النوع الاول ان تكون الاجارة على على منفعة - 00:19:45

نعم ان تكون اجراته على منفعة عين معينة او عين موصوفة بالذمة مثل معين اجرتك هذه الدار مثال موصوفة اجرتك سيارة صفة كذا من نوع كذا النوع الثاني تكون الاجارة على اداء عمل معلوم - 00:20:06

كأن يستأجر سيارة اجرة بحمله الى مكان معين وقوله مدة معلومة يشترط في النوع الاول وهو الاجارة على المنفعة ان يكون لمدة معلومة محددة كيوم او شهر او سنة مثلا - 00:20:25

قوله في التعريف بعوض معلوم اي لابد ان يكون مقدار الاجارة معلوما لابد ان يكون مقدار الاجارة معلوما. وبهذا يتضح ان يعني مجمل شروط جارة بنوعيها ان يكون آآ عقد الايجار على المنفعة لا على العين وان تكون منفعته مباحة وان تكون معلومة - 00:20:41

واذا كانت على غير معينة فلابد ان تكون مما ينضبط بالوصف وان تكون مدة الاجارة معلومة وان يكون العوز في الاجارة معلوما. وان يكون العوز في الاجارة معلومة هذا هو معنى الاجارة هو عليه عمل الناس من قديم الزمان يعني من عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى آآ وقتنا هذا - 00:21:00

والاجارة الاصل جائزة بالكتاب والسنة والجماع اما من الكتاب فيدل لجوازها قول الله تعالى فان ارضعن لكم فاتوهن اجرهن ومن السنة حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ثلاثة انا خصمهم يوم القيمة ومن كنت خصميه فقد خصمته - 00:21:20

وذكر منهم رجلا استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجراء. رجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجراء. هذا الحديث اخرجه البخاري في صحيحه وقد اجمع العلماء آآ على جواز الاجارة - 00:21:45

وآآ من المعنى الاجارة هي وسيلة التيسير على الناس في الحصول على ما يبتغونه من المنافع التي لا ملك لهم في اعيانها وال الحاجة

الى المنافع في الحقيقة كالحاجة الى الاعيان - 00:22:00

الفقير يحتاج الى مال غني والغني يحتاج الى عمل الفقير ومراعاة حاجة الناس اصل في جواز العقود هذا رجل قد احتاج الى مثلا سكنة دار ولا يجدوا ما يشتري به دارا - 00:22:15

وهنا يمكن ان يشتري المنفعة لمدة شهر او لمدة سنة مثلا فهذا عن طريق الاجارة يستأجر هذا العقار لمدة معينة فينتفع هو بسكنى هذه الدار هذه المدة وينتفع صاحب ابو الدار بالاجرة وفيها منفعة للطرفين فيها منفعة للطرفين - 00:22:29

آآ من العلماء من قال ان الایجار على خلاف القياس لأنها بيع بيع للمعدوم وذهب الشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم رحمه الله تعالى وجمع من اهل العلم الى ان الاجارة على وفق القياس - 00:22:53

وان بيع المعدوم الذي ابطله الدلة هو الوارد على الاعيان التي يمكن ان توجد عند التعاقد. اما الاجارة فانها ترد على منافع احذروا وجودها عند التعاقد ولها فالصحيح ان الاجارة انها على وفق القياس وليس على خلاف - 00:23:08

اه القياس يعني مقصود وفق القياس او خلاف القياس يعني القياس الاصول والقواعد الشرعية يعني هل الاجار على خلاف قياس الاصول وعلى خلاف قياس قواعد الشرعية وانها مستثنة من القواعد. نقول الصحيح انها ليست مستثنة وانها على وفق القياس وليس على خلاف القياس. مع اتفاق الجميع على - 00:23:25

واسعة لكن يعني يبقى النظر والبحث هل هي على وفق القياس او على خلاف القياس؟ الصحيح انها على انها على وفق القياس آآ وان بيع المعدوم الذي ابطله الدلة هو الوارد على الاعيان التي يمكن ان توجد عند التعاقد. اما الاجارة فانها ترد على منافع يتذرع وجودها عند آآ التعاقد. يتذرع وجودها - 00:23:45

عند التعاقد اه انتقلوا بعد ذلك لبعض المسائل المتعلقة الاجارة اه وهي شروط صحة الاجارة. تصح الاجارة بشروط قبل ان نأتي لهذه الشروط يعني اذا اردنا ان نعرف اركان اه الاجارة المؤجر والمستأجر - 00:24:05

والعين المستأجرة والصيغة المؤجر والمستأجر والعين مستأجرة والصيغة. اما الشروط لعلنا نرجى الحديث عنها للمحاضرة القادمة لانهم وقت هذه المحاضرة الاقليل لكن هذه اللي ذكرت هي اركان الاجارة فالمؤجل يعني المالك لهذه العين المؤجرة والمستأجر هو الذي يريد الانتفاع بهذه العين المؤجرة والعين المؤجرة هي محل العقد - 00:24:32

والصيغة تتعقد الاجارة بكل ما دل عليها من قول او فعل والايجار كما ذكرت هي نوع من البيع هي بيع منافع في الحقيقة وسبق ان ذكرنا في اول آآ محاضرة المحاضرات التي القيت في هذه المادة ذكرنا قاعدة ان العقود تتعقد بكل ما - 00:24:57

دل عليهم قول او فعل ونقلنا من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ما يدل لهذا ان العقود كلها ومنها عقد الاجارة تتعقد بكل ما دل عليها من قول آآ او فعل - 00:25:20

لذلك نقول ان الاجارة تتعقد بكل ما دل عليها من قول او فعل فهي كالبيع تماما بل انها نوع من آآ البيع اذ انها بيع منافع آآ الكلام عن شروط صحة الاجارة وانواع الاجارة وما يتعلق بها من مسائل واحكام سوف نتناوله في المحاضرة القادمة ان شاء - 00:25:32

الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:25:53